



إتجاهات الإقتصاد الألماني

تقرير إقتصادي دوري

تصدره

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

برلين، ديسمبر 2018

نمو الاقتصاد الألماني "يبرد" وخبراء لا يزالون متفائلين

أظهر رجال أعمال وشركات ألمانية ومعاهد بحوث عدة عدم ارتياح من الوضع الاقتصادي في ألمانيا بعد تنامي مؤشرات النمو السلبية عن الأشهر المقبلة. وتراجع مؤشر معهد بحوث الاقتصاد Ifo في ميونيخ الذي يستطلع أجواء سبعة آلاف شركة شهرياً للمرة الثالثة على التوالي خاسراً في شهر نوفمبر الفائت 0,9 نقطة مقارنة بأكتوبر. واعتبر رجال اقتصاد أن تراجع المؤشر نقطة كاملة تقريباً إلى 102,0 نقطة "إشارة إلى بدء مرحلة جديدة منخفضة النمو". وينطلق الخبراء من قاعدة مجرّبة بأن التراجع ثلاث مرات متتالية دليل على وجود انعطاف في المجرى العام للاقتصاد.

رغم ذلك لا يجري الحديث حالياً عن وصول النمو إلى نهايته، علماً أن خبراء الاقتصاد لحظوا في تقريرهم السنوي أخيراً مسألة اتجاه النمو إلى الانخفاض. وعقّب رئيس معهد "إيفو" Clemens Fuest بالقول بدوره "إن النمو يبرد". وجاءت نتيجة استطلاع معهد البحوث الأوروبية ZEW في مانهايم مع نحو 250 خبيراً وباحثاً في مختلف القطاعات في الاتجاه ذاته، إذ انخفض مؤشر النمو في نوفمبر عن أكتوبر 2,6 نقطة بالنسبة لاقتصاد ألمانيا و13,8 نقطة لاقتصاد دول منطقة اليورو. وقال الخبير Ralf Umlauf من مصرف Rheinland-PfalzLandesbank "إن التراجع الأخير في الأعمال والصفقات المتوقعة تفرض علينا الحذر". ورأى زميله Ralph Solveen الخبير في مصرف Commerzbank أن سبب تراجع النمو "يعود بوضوح إلى قطاع الصناعة الذي يعاني من طلبات قليلة من الصين"، خاصة قطاع السيارات الألمانية، مشيراً إلى أن بكين تحاول حالياً وقف الارتفاع القوي في ديونها الخاصة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الطلب على الإنتاج الألماني ككل. وأدى الهبوط الكبير المفاجئ والمتسارع في بورصة الولايات المتحدة وبورصات العالم، ومنها بورصة فرانكفورت، إلى رفع درجة المخاوف من الدخول في أزمة مالية واقتصادية جديدة.

من جهة أخرى يرى خبراء أن مرحلة ضعف التصدير الألماني حالياً ستكون ظرفية. وبحسب معهد Ifo ومعهد البحوث الاقتصادية البريطاني Markit فإن المرحلة هذه "قد تطول أكثر مما يعتقد البعض"، ويقول Carsten Brzeski كبير خبراء بنك ING-Diba: "على الرغم من الأجواء المضطربة حالياً من غير المنتظر انتهاء مسيرة الانتعاش الاقتصادي"، وهو يعتقد أيضاً بأن آفاق

الاقتصاد الألماني "ستبقى وردية اللون". ويستند في تفاؤله إلى واقع أن الفوائد لا تزال منخفضة جداً، يضاف إلى ذلك الضعف الأخير لعملة اليورو إزاء العملات الأخرى، والطلب المتزايد على السلع في السوق الداخلية، ورفع الشركات لاستثماراتها. وكان حكماء الاقتصاد الألمان قد خفّضوا أخيراً معدلات النمو المتوقعة لهذه السنة وللسنة المقبلة بصورة واضحة إلى 1,5 و 1,6 في المئة على التوالي، علماً أن التوقعات حتى منتصف العام الجاري كانت تشير إلى تحقيق نمو يراوح ما بين 1,8 و 2 في المئة. إلى ذلك حققت خزائن الدولة الألمانية والولايات الـ 16 فيها والبلديات والصناديق الاجتماعية فائضاً مالياً هذا العام يبلغ 60 مليار يورو، وهو الأعلى الذي يسجل حتى الآن. وفي المقابل بلغ حجم موازنة الحكومة الاتحادية للعام 2019م 356 مليار يورو مع تخصيص مبالغ إضافية لصرفها على البرامج الاجتماعية والعائلية وعلى الجيش.

1800 مليار يورو صافي الأصول المالية الألمانية في الخارج

وفقاً لتقرير صادر عن البنك المركزي الألماني بلغ صافي الأصول المالية الألمانية في الخارج بنهاية العام 2017م نحو 1800 مليار يورو، وهو صافي الأصول المالية الخارجية الأكبر في العالم بعد اليابان. وتمثل هذه الأصول المالية ما يقرب من 54 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الألماني. وبحسب تقرير البنك المركزي فان "صافي الأصول الأجنبية يعكس فائض الحساب الجاري لألمانيا في السنوات العشر الماضية". والتي نتجت عن ارتفاع قيمة صادرات ألمانيا عن قيمة الواردات. هذا الفائض الذي بلغ خلال العشرة أشهر الأولى من هذا العام 2018م نحو 206 مليار يورو يتم استثمار جزء منه في الأسواق الخارجية.

وكان الارتفاع الكبير للفائض التجاري الألماني محل انتقاد دائم من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر ان هذا الفائض يقابله عجز في الميزان التجاري للدول الأخرى وهو الامر الذي تعترف به ألمانيا الا انها تقلل من حجم تأثيره على اقتصاديات الدول الأخرى، ويؤكد الاقتصاديون ان الاستثمار الرأسمالي لألمانيا في الأسواق الخارجية يعزز المشاركة الألمانية في تحمل المخاطر في أسواق الاستثمار الدولية، كما يؤكد البنك المركزي الألماني ان إمكانية تأثير السياسة ووضع الشروط التي تؤثر بشكل مباشر على

سلوك الاستثمار والادخار للقطاع الخاص، وبالتالي السيطرة على الاستثمار الدولي محدودة، فيما ينصح العديد من الخبراء الاقتصاديين ألمانيا بالاستثمار بشكل أكبر في السوق الداخلي والذي من خلاله يمكن زيادة الواردات وبالتالي خفض الفائض التجاري الكبير.

وقد بلغ متوسط العائد السنوي الإجمالي على جميع الاستثمارات الأجنبية الألمانية (باستثناء المشتقات المالية) نسبة 3,7 في المئة وذلك بين عامي 2008-2017م مع اختلاف في نسبة العائد بحسب نوع الاستثمار، حيث ولد الاستثمار المباشر في المصانع والمباني الإدارية أعلى عائد بنسبة 5,2 في المئة، يأتي بعده الاستثمار في السندات المالية بعائد يقدر بنسبة 4,7 في المئة وكذلك يأتي الاستثمار في الأسهم بنسبة عائد مشابهه 4,5 في المئة فيما تجلب الاستثمارات والأصول الاحتياطية الأخرى عائداً بنحو 2,2 في المئة. وهذا لا يعد الاستثمار الخارجي لألمانيا بأي حال من الأحوال اقل قيمة وفائدة من الاستثمار الداخلي، بالإضافة الى إمكانية حساب مخاطر الاستثمارات الخارجية.

البطالة في ألمانيا في تراجع تاريخي بفعل تنشيط سوق العمل

لا يزال معدل البطالة في سوق العمل الألمانية يتراجع على الرغم من المؤشرات الأخيرة عن أن زخم النمو في البلاد وصل إلى نهايته تقريباً. وأعلنت وكالة العمل الاتحادية في نورنبرغ في نهاية شهر نوفمبر الفائت أن الطلب على اليد العاملة لا يزال عالياً، الأمر الذي جعل عدد العاطلين عن العمل في البلاد يتراجع إلى 2,186 مليون شخص، وهو الأقل منذ بدء الوكالة في وضع تعداد لقياس البطالة شهرياً. وبالمقارنة مع شهر أكتوبر الماضي تراجع عدد العاطلين بمقدار 18 ألف شخص، ومع الشهر ذاته من العام المنصرم إلى 182 ألفاً. وقالت الوكالة إن نسبة البطالة انخفضت الآن من 4,9 في أكتوبر إلى 4,8 في نوفمبر، مضيئة أن عدد فرص العمل الشاغرة التي أعلنت عنها الشركات الألمانية في البلاد بلغت 807 آلاف فرصة، بزيادة 25 ألفاً عن الشهر ذاته من عام 2017م. ولا تعكس الأرقام هذه كامل صورة العمل والبطالة في البلاد، إذ أشارت الوكالة إلى وجود 3,135 مليون شخص آخرين لا يعملون في البلاد حالياً، وهم إما مرضى مدفوعي الأجر أو يتلقون تأهيلاً مهنيًا لتحسين قدراتهم المهنية والنظرية بهدف الحصول على عمل

أفضل وأعلى أجراً. وبالمقارنة مع نوفمبر 2017م انخفض عدد هؤلاء 224 ألف شخص عادوا إلى سوق العمل من جديد.

وارتفع عدد العاملين الإجمالي في البلاد في نوفمبر إلى 45,24 مليون شخص، بزيادة بلغت 559 ألفاً عن العام الفائت. وذكر المكتب الإحصائي الألماني أن معاشات وأجور العمال والمستخدمين، وكذلك علاوات العطلة الصيفية وعيد الميلاد في البلاد زادت وسطياً بنسبة 3,7 في المئة عن السنة الماضية. والأهم من ذلك أن الزيادات هذه كانت أعلى من نسبة ارتفاع الأسعار والغلاء، أي ما يعرف بالتضخم. مثال على ذلك أن متوسط الزيادات في الربع الثالث بلغت 2,7 في المئة مقابل ارتفاع التضخم بنسبة 2,1 في المئة، ما سمح للناس المزيد من الاستهلاك وتنشيط عجلة السوق الداخلية. وعن تطور سوق العمل الألمانية منذ عام 2007م جاء في تقرير حكومي حول رفع سن التقاعد في البلاد من 65 إلى 67 سنة أن عدد العمال والمستخدمين الذين تجاوزوا سن الستين تضاعف الآن عما كان عليه الوضع قبل عشر سنوات.

وفي دول منطقة اليورو واصلت البطالة تراجعها مسجلة أدنى مستوى لها منذ الأزمة المالية والاقتصادية التي انفجرت في عام 2008م. وذكر مكتب الإحصاء الأوروبي أن معدل البطالة الوسطي سجل في أكتوبر الفائت، ولشهر الرابع على التوالي، 8,1 في المئة، وهو الأقل منذ اندلاع الأزمة بعد أن هدأت الأمور في سوق العمل الأوروبية، مقابل 8,8 في المئة في أكتوبر 2017م. وعلى المدى الأوسع، أي في الاتحاد الأوروبي ككل، سجلت البطالة معدل 6,7 في المئة، وهو الأقل أيضاً منذ عام 2000م. مع ذلك يوجد تمايز كبير بين عدد من الدول. ففي حين سجلت اليونان وإسبانيا 18,9 في المئة بطالة بحسب المعيار الأوروبي المعتمد، سجلت جمهورية التشيك وألمانيا 2,2 و3,3 في المئة على التوالي. وهبطت البطالة لدى الشباب في منطقة اليورو من 18,1 إلى 17,3 في المئة بين أكتوبر 2017م و2018م، وفي الاتحاد الأوروبي من 16,1 إلى 15,1 في المئة في الفترة ذاتها.

كرامر: اندماج اللاجئين بسوق العمل مدهش ومركل على حق

أعرب رئيس اتحاد أرباب العمل في ألمانيا Ingo Kramer أواسط شهر ديسمبر الجاري (14.12.2018) أنه مندهش كل الاندهاش "من كون اندماج اللاجئين والمهاجرين إلى ألمانيا في

سوق العمل فيها يسير بسرعة، بل وأسرع مما كان متوقعاً من الجميع". وقال كرامر إن على المرء الإقرار بأن المستشار الألمانية أنغيلا ميركل كانت على حق حين أطلقت جملتها الشهيرة "سنحقق المهمة" المتعلقة بدمج اللاجئين في البلاد. ومعروف أن أحزاباً وجماعات معادية للأجانب لجأت إلى تنظيم مظاهرات واحتجاجات رافضة لهؤلاء انطلاقاً من مواقف عنصرية ودينية. وفي حديث أجرته معه صحيفة Augsburger Allgemeinen الألمانية أضاف رئيس اتحاد أرباب العمل أنه اندهش بالفعل من مدى تمكّن العديد من اللاجئين من إيجاد فرص للتأهيل المهني في ألمانيا أو فرص عمل بسرعة. وتابع أنه من أصل مليون لاجئ تقريباً قدموا إلى ألمانيا منذ عام 2015م أمّن نحو 400 ألف منهم حتى اليوم فرصة للتأهل المهني أو الدراسي أو بدأوا العمل بالفعل. وقال أيضاً إن غالبية اللاجئين الشباب تمكنت من تعلم اللغة الألمانية بشكل جيد خلال عام واحد، ما مكّن هؤلاء من البدء فوراً في تعلّم إحدى المهن التي اختاروها. وأشار إلى أن أكثرية العاملين حالياً من اللاجئين والمهاجرين تعمل على قاعدة اتفاقات عمل رسمية تجعلها حكماً تشترك في الصناديق الاجتماعية والصحية المعتمدة في البلاد، ما يكرّس اندماجهم في المجتمع الألماني. وشدد على أن هؤلاء أصبحوا بدورهم دعامة للاقتصاد الألماني، وأن غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد تبحث عن مستخدمين وعمال مهرة، وتأمل الكثير من قانون الهجرة الذي اتفقت عليه مؤخراً حكومة التحالف التي ترأسها المستشارية ميركل.

وكانت وكالة العمل الألمانية BA قدّمت قبل بضعة أشهر تقريراً ضمته حصيلة أولية ناجحة ذكرت فيه أن عدد اللاجئين الذين دخلوا سوق العمل والصناديق الاجتماعية ارتفع بشدة بعد مرور عام واحد فقط، بل وفاق توقعاتها السابقة. وذكر رئيس الوكالة Detlef Scheele في حينه أن 30 ألف شاب لاجئ بدأوا تعلم مهنة ما، وأنه ردّد دائماً أن أمام الأطفال والشباب من اللاجئين آفاقاً أفضل في سوق العمل من الكبار في السن. إلى ذلك أقرت أحزاب الائتلاف الحاكم في ألمانيا في 2018.11.19 التفاصيل الدقيقة لمشروع قانون الهجرة إلى ألمانيا. وكشفت صحيفة Süddeutsche Zeitung البنود الرئيسة لمشروع قانون الهجرة المقرر إقراره من قبل الحكومة في التاسع عشر من الشهر الجاري. ووفقاً للصحيفة ينص مشروع القانون على السماح لأي شخص بالعمل في ألمانيا شرط أن تكون لديه مؤهلات معترف بها وعقد عمل في البلاد وإلغاء ما يتم العمل به حتى الآن من إعطاء الأولوية للمواطنين الألمان أو مواطني الدول الأوروبية في الحصول

على فرص العمل، والتي كان يتم إلغاؤها فقط في مجالات العمل التي تعاني نقصاً حاداً في الأيدي العاملة في البلاد.

وبحسب الصحيفة أعلاه فإنه سيُسمح لمن قام بتدريب مهني بالسفر إلى ألمانيا لمدة محددة بهدف البحث عن عمل. وستتم تجربة هذه القاعدة على مدى خمس سنوات في البداية، مع إمكانية تمديد حق الإقامة للأشخاص الذين يواصلون تأهيل أنفسهم مهنيًا. وينص مشروع القانون أيضاً على تطبيق معايير موحدة في المستقبل لما يسمى بقاعدة "ثلاثة زائد اثنين" التي تنص على عدم ترحيل المتدربين خلال فترة التدريب المهني التي تبلغ في العادة 3 سنوات، يضاف إليها عامين آخرين للعمل في ألمانيا. ووفقاً للصحيفة أيضاً يقدم مشروع القانون "معايير واضحة" للحاصلين على تصاريح إقامة مؤقتة لوقف ترحيلهم، وللذين يعملون ويؤمنون سبل عيشهم بأنفسهم، وللمندمجين منهم بشكل جيد، إذ يمنحهم إمكانية العمل لمدة عامين شرط أن يكون الحاصل على هذا النوع من الإقامة يعمل منذ سنة ونصف لمدة 35 ساعة في الأسبوع على الأقل ويدفع تأميناته الاجتماعية.

وكانت مسألة التعامل مع الأشخاص الحاصلين على تصاريح إقامة مؤقتة لمنع الترحيل واحدة من نقاط الخلاف الرئيسية بين الاتحاد المسيحي والحزب الاشتراكي. لكن الحزب الاشتراكي لم يتمكن من تمرير اقتراح يسمح لطالبي اللجوء المرفوضين من الحصول على فرصة عمل.

بريكزت: ماي تنجو بجلدها مؤقتاً وبنك بريطانيا يحذر من كارثة

رغم التوقعات المعاكسة للعديد من المحللين السياسيين خرجت رئيسة الوزراء البريطانية Theresa May فائزة من اقتراع حجب الثقة عنها كزعيمة لحزب المحافظين الذي طرحه معارضوها. ورغم أن هذا الفوز يضمن لها البقاء في رئاسة الحزب لسنة واحدة على الأقل، فإنه لا يضمن لها الاستمرار في الحكم في ظل انعدام وجود أكثرية برلمانية لها حالياً. وفي 12 الشهر الجاري رفضت أكثرية نواب الحزب المحافظ الحاكم في اقتراع سري سحب الثقة من رئيسة الحزب ماي رداً على الاتفاق الذي توصلت إليه مع الاتحاد الأوروبي للانسحاب منه. وأدخل

تصويت الحزب لنزع الثقة عن رئيسة الحكومة البريطانية البلاد في فوضى سياسية واقتصادية أكثر مما هي عليه حالياً. وحدّرت ماي مراراً معارضتها في الحزب "من تعريض مستقبل بريطانيا للخطر"، ومن المجازفة بمفاوضات "الطلاق" مع أوروبا.

ومع أنّ التصويت أضعف ماي في حزبها معنوياً، إلاّ أنّه حصّنها لمدة عام على الأقل ضدّ أي تحدّد جديد قد تواجهه من جانب متطري الحزب الراغبين بمغادرة الاتحاد بأيّ ثمن، ولو دون اتفاق. مع ذلك لا تزال ماي تواجه التحدي الثاني والأهم، وهو الحصول على تأييد أكثرية البرلمان بكل أحزابه لـ "اتفاق بريكزت" الذي أقرته دول الاتحاد الأوروبي هذا الشهر، ونصّ على عدم ترسيم حدود بين الطرفين، وهو مطلب شددت عليه ماي لتفادي تفجير الأزمة الإيرلندية. ومقابل ذلك وافقت على بقاء بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي لمدة سنتين لتنظيم خروج مدروس ومنظّم لها مع الالتزام بكل واجباتها المترتبة عن بقائها داخل الاتحاد. وجاءت موافقة بروكسل بهدف مساعدة ماي على كسب تأييد البرلمان البريطاني على "اتفاق بريكزت"، لكن الاتحاد الأوروبي رفض تقديم أية تنازلات جديدة، مشيراً إلى أن الاتفاق المطروح "هو الاتفاق الأفضل للطرفين".

ولكسب تأييد بعض النواب لها في معركة حجب الثقة أعلنت رئيسة الحكومة قبل التصويت عن عزمها على الانسحاب من الحكم قبل الانتخابات التشريعية المقبلة في العام 2022، وحدّرت من أن الإطاحة بها "قد تثير منافسة على الزعامة ستؤخر اتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي"، وإلى الدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة. وقالت: "إنّ اهتمامنا لأسابيع في تمزيق بعضنا إرباً إرباً لن يؤدي سوى إلى مزيد من الانقسامات، وأنا على أهبة الاستعداد لإنهاء المهمة". ورأى وزير داخليتها Sajid Javid: "أنّ آخر ما يحتاجه بلدنا الآن هو إجراء انتخابات لاختيار قيادة جديدة لحزب المحافظين". وثمة خوف كبير لدى حزب المحافظين من خسارة أية انتخابات عامة قد تجري في البلاد في هكذا وضع مشتّت. وصرح حزب العمال الذي يقود المعارضة أن الحكومة "تعيش حالة من الفوضى"، لكنه امتنع، حتى الآن، عن محاولة الإطاحة بها. ويتوقف الكثير على ما سيفعله الحزب الوجودي الديمقراطي الذي يدعم نوابه العشرة حكومة ماي. هذا وحدّرت رئيس البنك المركزي البريطاني Mark Carney من النتائج الاقتصادية الكارثية لخروج غير منظّم قائلاً إنّ دراسة عن النتائج المرتقبة تشير أولاً، إلى أن الناتج القومي السنوي للبلاد سيهبط العام المقبل 2019م بمقدار 8 في المئة، ثانياً، ستهبط أسعار المنازل في البلاد بمقدار الثلث، ثالثاً، سيفقد

الجنيه الإسترليني ربع قيمته، رابعاً، سيرتفع التضخم بنسبة 6,5 في المئة على الأرجح، وخامساً، سترتفع البطالة في البلاد إلى الضعف تقريباً من 4,1 إلى 7,5 في المئة.

وفي محاولة لتسهيل خروج بريطانيا من مأزقها، خاصة بعد تزايد عدد المطالبين بإجراء استفتاء ثانٍ على "بريكزت" قضت محكمة العدل الأوروبية في 10 الشهر الجاري، بأنّ لبريطانيا الحقّ في التراجع عن قرار انسحابها من التكتّل من دون استشارة بقية الدول الأعضاء. وجاء في نص الحكم، الذي أتى رداً على دعوى رفعها سياسيون إسكتلنديون، "أنّ للمملكة المتحدة حرية العدول، بشكلٍ أحادي عن إخطارٍ سابق للاتحاد الأوروبي يُنبئ عن الانسحاب منه". وأكدت المحكمة أن مثل هذا الانسحاب "الذي تقرّر وفقاً لمتطلبات بريطانيا الدستورية الوطنية، سيكون له تأثير على بقاء المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي بموجب شروط لم تتغير من حيث وضعها كدولة عضو". وذكر مراقبون أن الحكم هذا سلاح قوي في يد ماي يمكن أن تهدد باستخدامه في حال لم تضمن موافقة أكثرية نواب البرلمان البريطاني على اتفاق "بريكزت"، وكذلك بهدف منع حصول انسحاب غير منظم، كما أن في يدها ورقة إجراء انتخابات نيابية مبكرة يعرف الجميع أنها لن تكون لصالح حزب المحافظين، أو ورقة إقامة استفتاء جديد على الانسحاب. في المقابل تضغط ماي على بروكسل حالياً للحصول على تنازلات إضافية تقنع أكثرية النواب بقبول الاتفاق الذي جرى التوصل إليه.

السيارات اليابانية تتقدّم الألمانية و"الكهربائية" تُخفّض فرص العمل

تعاني شركات السيارات الألمانية في الفترة الأخيرة من متاعب جمّة بدأت أولاً في الخارج، وبصورة خاصة في الولايات المتحدة الأميركية مع كشف فضيحة العوادم الملوّثة وتلويث الهواء لشركة Volkswagen. وتتابع في الداخل أيضاً مع بدء منع السيارات الملوّثة من السير على عدد من الطرقات، ومخاطر تراجع بيعها في الخارج في حال فرض رسوم أميركية جديدة عليها. وهكذا وجدت شركات السيارات الألمانية نفسها أمام تراجع ملموس في مبيعاتها ومدخولها وأرباحها لم تعرفه من قبل. وبين شهر يوليو وسبتمبر الماضيين ذكرت دراسة صادرة أن مبيعات السيارات

اليابانية ودخلها وأرباحها في الربع الثالث من العام الجاري تجاوزت مبيعات السيارات الألمانية وأرباحها بصورة واضحة.

ووضعت الدراسة المذكورة مؤسسة Ernst & Young التي تُجري كشوفات مالية وضريبية واقتصادية مستقلة على وضعية ونشاطات المؤسسات والشركات الراغبة بذلك. هذا مع العلم أن أوضاع شركات السيارات الأخرى ليس أفضل بكثير. فقد ذكرت الدراسة أن مجمل أرباح شركات السيارات الـ 16 الأهم في العالم تراجعت في الربع الثالث من هذا العام بنسبة 3,3 في المئة كما تراجع متوسط مقياس الربح إلى الفوائد والضرائب التي ستدفع مقدار 5,3 في المئة، وعاد بالتالي إلى الوضع الذي كان قبل الأزمة المالية الكبرى في عام 2008م. وفي الوقت الذي زادت فيه ربحية الشركات اليابانية تراجعت أعمال الشركات الألمانية، علماً أن لا أحد مثلها يستثمر في البحوث المستقبلية. ولخص Peter Fuß الباحث في مؤسسة E.Y. الوضع بالقول إن الربع الثالث كان صادمًا للعديد من شركات السيارات، ومن غير المنتظر أن يكون الفصل الرابع من السنة الحالية أفضل حالاً". وتابع أن مبيعات السيارات تتراجع في الصين وفي الولايات المتحدة، وكذلك في أوروبا على خلفية أزمة العوادم وكيفية حلها، ومنع بعض أنواع سيارات الديزل من السير في مناطق ذي كثافة سكانية.

وتابع الباحث فوس أن من أسباب تراجع المبيعات امكان التصعيد المتجدد في الحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والصين. والمستفيد الأول من التصعيد هي شركة Toyota اليابانية التي بلغت مبيعاتها في الربع الثالث 2,68 مليون سيارة، بزيادة بلغت 1,9 في المئة. في المقابل باعت مجموعة Volkswagen 2,41 مليون سيارة، بتراجع مقداره 2,6 في المئة. وخسرت شركة BMW الألمانية المرتبة الأولى في مجال تحقيق الربحية الأعلى بين شركات السيارات في العالم لصالح شركتي سيارات Suzuki (8,7 في المئة) و Toyota (7,9 في المئة) اليابانيتين، وحلّت بالتالي في المرتبة الثالثة مع 7,1 في المئة بعد أن حققت السنة الماضية نسبة تجاوزت العشرة في المئة. هذا مع العلم أن الاستثمارات في التطوير والبحوث المستقبلية في صناعة السيارات الألمانية بلغت 12,4 مليار يورو حتى النصف الثاني من السنة الحالية (بزيادة 10 في المئة عن عام 2017م) مقابل صرف 10,3 مليار يورو من جانب الشركات اليابانية.

ولا تزال شركات السيارات الألمانية تتردد في تنفيذ مشروع تطوير السيارات الكهربائية رغم أنها وعدت في عام 2016م بأن يكون عام 2017م عام انتاج السيارات الكهربائية الألمانية بامتياز، لكن عام 2018م انتهى ولم يحصل شيء يذكر على هذا المستوى، علماً أنها قد تصبح مثل الولايات المتحدة خارج حلبة التنافس الدولي الذي دخلته الصين وكوريا الجنوبية إلى جانب اليابان. فمن بين 1000 سيارة تسير في ألمانيا حالياً ثمة سيارة كهربائية واحدة بينها، وإذا أضفنا المبيعات الأخيرة ترتفع النسبة إلى سبع سيارات من ألف. وأحد أسباب التأخر التخوف من فقدان العديد من العاملين في صناعة السيارات لعملهم. فقد نشرت وكالة العمل الاتحادية BA أخيراً دراسة لمعهد بحوث سوق العمل والمهن IAB التابع لها بأن التحول إلى انتاج السيارات الكهربائية سيقضي على عمل أكثر من 100 ألف عامل في صناعة السيارات الحالية وصناعات تابعة ومكملة لها. وتخطط مجموعة فولكسفاغن لوحدها استثمار 30 مليار يورو حتى عام 2023م لتطوير صناعة وإنتاج السيارات الكهربائية. وقالت الدراسة إنه عندما سترتفع النسبة إلى 23 سيارة كهربائية من كل ألف سيارة في ألمانيا سيفقد 114 ألف عامل وموظف عملهم في قطاع السيارات الحالية، أي من العامل المهني العادي إلى الاختصاصي الرفيع المستوى.

وفي الفترة الأخيرة وُضعت عدة دراسات حول تأثيرات السيارة الكهربائية على سوق العمل فظهرت نتائج متنوعة ومختلفة، منها من تحدث عن تراجع كبير سيحصل في عدد العاملين في القطاع، ومنها من أشار إلى أن عدد هؤلاء سيُعوّض في مجالات أخرى. وواضحة أن التقديرات لا تزال غير دقيقة، لكن من المؤكد أن شيئاً في هذا الاتجاه سيحدث، خاصة في مجال محركات السيارات بصورة خاصة. وأنهت دراسة معهد وكالة العمل بالقول إن الانتقال إلى صناعة السيارات الكهربائية سيخلق بدوره مجالات عمل جديدة بفعل الاستثمارات الكبيرة في هذه الصناعة، وكذلك بفعل مدّ وتوسيع شبكة تزويد السيارات بالكهرباء في مختلف أنحاء البلاد.